

نائب وزير التربية لـ «الميثاق»:

رفع علم «الانفصال» أو ترديد «الصرخة» في المدارس خطر يهدد أجيال اليمن

تساوي عدد الذكور والإناث الملتحقين بالعملية التعليمية

العديد من المدارس ومكاتب التربية بالمحافظات يسترون على معلمين منقطعين



شدد الدكتور عبداللهم الحامدي نائب وزير التربية والتعليم على ضرورة تجنب العملية التعليمية كل الصراعات السياسية والحزبية والطائفية والمناطقية إذ أردنا لبلادنا اللحاق بركب الحضارات.. واعتبر نائب وزير التربية ما يحدث في مدارس بعض المحافظات الجنوبية من رفع لعلم الانفصال وترديد نشيد غير النشيد الوطني يشكل خطراً كبيراً على ثقافة الأجيال واعتداء على السيادة الوطنية ويجب على الدولة مواجهة هذه التصرفات والانحراف الخطير بشتى الوسائل ومحاسبة من يقف وراء تلك الأعمال.. وتطرق الحامدي إلى عدد من المشاكل التي يعاني منها التعليم في بلادنا في سياق اللقاء التالي:

لقاء / فيصل الحزمي

يجب ألا يبقى التعليم بعيداً عن كل الصراعات السياسية والمذهبية والطائفية

لدينا ثلاثة عشر ألف مدرسة بدون مختبرات ومعامل

إعلان عام 2015م عاماً للتعليم يبشر بإصلاح العملية التعليمية

توقف عملية بناء المدارس وتجهيزها بالمعامل والمختبرات والأثاث المدرسي منذ عام 2011م

زوال المشاكل
ما هو حال العملية التعليمية في المناطق التي شهدت صراعات وحروباً مثل الجوف والبيضاء ووداع وأبين وغيرها؟
هذا الكلام ليس جديد من اليوم ولا نتحدث عن الصراعات التي حدثت مؤخراً.. التعليم في بعض المديرية وبعض القرى التي شهدت صراعات ونزوح يسير بأفضل ما يمكن وهناك معوقات في بعض المدارس لأسباب أمنية أو نتيجة الصراعات القائمة وتمنى أن تزول هذه المشاكل بعد أن تشكلت الحكومة كما تمنى أن يجد كل ما اتفق عليه الساسة- سواء اتفاق السلم والشراكة أو المبادرة الخليجية- طريقه للتنفيذ لأن اليمن اليوم بحاجة إلى أمن واستقرار نحن نعيش في حالة من المكابدات والصراعات والتمزق وأن استمرت ستؤثر على الوطن بشكل كبير ولذلك أددعو كل حكماء وعقلاء اليمن أن يجلسوا على طاولة واحدة وآلا يبلغ أحد الآخر.
مدارس بدون معامل!!

ماذا عن تعليم الفتيات.. هل استطاعت اليمن ردم فجوة التعليم بين الذكور والإناث؟

واقع تعليم الفتيات ممتاز وقد وصل الرقم في التحاق الفتيات بالتعليم إلى (2,900,000) طالبة من أصل ستة ملايين طالب والفجوة بدأت تزداد بشكل كبير.

ما الذي حققته بلادنا بشأن التزاماتها للملتحقين بتعليم عام 2015م؟

نعم ملتزمة ولكن هذا السعرا لا يتحقق لأسباب كثيرة جداً أولاً الإمكانيات المالية، ثانياً الدعم الدولي للعملية التعليمية ما زال محدوداً وغير كاف وعلى سبيل المثال من أهم المشاريع القائمة هو مشروع الشراكة العالمية الذي رصد فيه مبلغ اثنين وسبعين مليون دولار لفترة ثلاث سنوات.. وهذا يعد أكبر مشروع مع أن الدعم للتعليم يحتاج إلى ضخ مبالغ كبيرة إن أردنا أن نحول مدارسنا من مدارس طاردة إلى مدارس جاذبة وإن أردنا أن يرتقي شأن المعلم.. يجب أن تكون موارد التعليم كبيرة وهذا يتطلب البحث عن موارد ومكافحة الفساد لأن التعليم قضية مقدسة.. اليوم عدد الطلاب حوالي ستة ملايين طالب (أي ما يقارب من ربع السكان) 25% من سكان الجمهورية هم في المدارس، عليه يجب أن يعول عليه في بناء الوطن وبالتالي يجب أن توفر له كافة التسهيلات والإمكانيات لكي تكون هناك فترة دراسية واحدة ولكي يكون الفصل الدراسي قابلاً للتعليم وليس فصل فيه

مئة وخمسين طالباً وطالبة إذ لم يكن هناك توسع في بناء المدارس أين نذهب بهذا العدد الكبير من الطلاب وخاصة في ظل الزيادة المستمرة في عدد السكان إذا كان من عام 2006م لم تتوافر لدينا مبالغ لشراء معامل ومختبرات حيث توجد ثلاثة عشر ألف مدرسة بدون مختبرات أو معامل.

كلمة أخيرة؟
أدعو رأس المال الوطني القطاع الخاص أن يشكل معنا شركاء تنمية لدعم التعليم لأنه سيكون أفضل وأقوى من شركاء التنمية الدوليين والإقليميين.

نحن كنا نطالب بأن يكون في مؤتمر الحوار الوطني محور خاص بالتعليم ولكن عملوا محور بالتنمية وكان التعليم ضمن هذا المحور وكان هناك عدد من اللجان تشتغل وكل ما خرج من مؤتمر الحوار في مجال التعليم أخذته الوزارة وشكلت لجنة للوقوف أمامه واللجنة مستمرة في عملها وقد أوقفنا كثيراً من النشاطات المتعلقة بتطوير المناهج حتى تتوافق مناهجنا مع مخرجات الحوار الوطني.

فساد كبير

يشكو كثير من أولياء أمور الطلاب وخاصة في أطراف العاصمة من قلة عدد المعلمين ومن نقص الكتاب المدرسي ومن عدم انضباط العملية التعليمية بشكل عام.. ما تعليقكم على ذلك؟

لا يوجد هناك نقص في المعلمين ولكن هناك سوء توزيع وفساد يمارس بتوزيع المعلمين أو انقطاعهم أو بإيجاد بديل عنهم طبعاً نتحمل جميعاً هذه المسؤولية واليوم هناك توجه كبير لأن يعاد النظر في عملية توزيع المعلمين والوقوف أمام المتعلمين واتخاذ إجراءات يمكن أن تؤدي إلى اصلاح هذا المحور ومعالجة مشكلة سوء التوزيع لأن المعلم هو أساس العملية التعليمية نستطيع القول إن نسبة كبيرة من مدارسنا ومكاتبنا في المحافظات تقوم بالتستر على هذه الظاهرة وهذا يعد فساداً كبيراً وخيانة للعملية التعليمية لأنه مرتبط ببناء أجيال ولكن اليوم مع إعلان عام 2015م للتعليم فهذا يعني أن التعليم ستعطل له الأولوية وستحشد لذلك موارد مالية كبيرة بما يؤدي إلى اصلاح العملية التعليمية ونحن في وزارة التربية والتعليم نرحب بهذا الإعلان ونرى بأنه الخطوة الأولى الصحيحة في طريق هذه الحكومة.

تشكو بعض المدارس من تأخر بعض عناوين الكتاب المدرسي.. ما سبب ذلك التأخير؟

أتمنى أن تأخذ الإحصائية من مطابع الكتاب المدرسي من أجل أن يعرف الجميع الحقيقة.. هذا العام طبعت مؤسسة الكتاب المدرسي 91% من احتياج الجزء الأول لهذا العام 2014-2015م ولم تتمكن من إنجاز باقي الكمية بسبب الظروف المالية خاصة وأن البنك المركزي اليمني بسبب الصعوبات المالية للبلاد لم يطلق المستحقات المالية الخاصة بطباعة الكتاب المدرسي، ويفتقر إلى حجز أي مبالغ مالية مرصودة للتعليم، يمكن أن تحتجز أي مبالغ مخصصة لأشياء أخرى غير التعليم لأن عدم صرف المبالغ المخصصة لطباعة الكتاب المدرسي يعني تعطيل طباعة الكتاب المدرسي وهذا يؤثر بالتأخير على العملية التعليمية، مع ذلك أنا متفائل أن عام 2015م عام التعليم.. ربما تنتهي هذه المشاكل بشكل أو بآخر.

يجب أن يواجه هذا الأمر

أنتم في وزارة التربية والتعليم.. هل تواصلتم مع السلطات المحلية في المحافظات الجنوبية بهذا الشأن؟

نعم تواصلنا وإذا كان مدير مكتب التربية والتعليم في محافظة عدن على سبيل المثال يرد على هذا الموضوع أن ما يحدث هو ظواهر قائمة من قبل أو يقول لا نستطيع أن نعمل شيئاً وليس لدينا القوة لإصلاح هذا الأمر.. وأنا أعتقد أن مسئولية السلطة المحلية هي من يجب أن يواجه هذا الأمر لأن لديها أمن وكل الإمكانيات لضبط هذه التصرفات والممارسات واعتقد أن الغالبية من أبناء المحافظات الجنوبية ليسوا مع هذا التوجه لكن الإعلام أصبح له سطوة ومن لديه قناة اعلامية أو موقع الكتروني أو صحيفة يشوش أفكار الناس وفي كل الاحوال إذا كان هناك آلاف تخرج إلى الشوارع وتطالب بالانفصال فإن هناك ملايين لم تخرج وترفض تلك الدعوات.

ما خطورة انشاء جيل مفكك؟

ما يحدث الآن هو بداية الطريق نحو جيل ممزق ومفكك سيتحارب بثقافات متعددة ويفترض أن يكون التعليم بعيداً عن هذه الصراعات كلها المفترض أن دستور الجمهورية اليمنية يجرم تجريباً كاملاً أقسام التعليم العام بأي نوع من النزعات المذهبية والطائفية والقبلية والمناطقية يجب أن يبقى التعليم بعيداً عن كل الصراعات ليؤسس ثقافة واحدة بين أبناء اليمن الواحد إذا أردنا أن نلحق بركب الحضارات.

لا أساس له من الصحة

ماذا عن مدارس محافظة صنعاء.. تتحدث بعض وسائل الإعلام أن مدارس صنعاء تردد الصرخة.. ما حقيقة ذلك؟

دعني أقول لك إن كل ما يقال هو اعلام في اعلام وليس لدينا معلومات موثقة بذلك وحقيقة إن كانت الصرخة ترد في المدارس فهذا أيضاً أمر غير صحيح ويجب أن يكون التعليم بعيداً عن هذه الأمور.. وأنا سألت مدير مكتب التربية بمحافظة صنعاء عن هذا الأمر وقال إن مثل هذا الكلام لا أساس له من الصحة والتعليم في محافظة صنعاء يسير بشكل ممتاز وجيد وبالتالي لا تأخذ اليوم بما تتناقله بعض المواقع الإلكترونية أو حتى على مستوى بعض القنوات الفضائية التي أفقدت كثيراً من الناس وأنا واحد منهم الثقة بما تنقله أو تلك المواقع الاعلامية لأنها عبارة عن مكابدات حزبية.

أوقفنا كثيراً من النشاطات

هل اطلعتم على مخرجات الحوار الوطني الشامل المتعلقة بالتعليم؟ وما الذي أعدته الوزارة لترجمتها؟

بداية كيف تقرؤون مستقبل العملية التعليمية في ظل المتغيرات السياسية التي تشهدها بلادنا؟

أنا متفائل دائماً وخاصة بعد أن أعلن دولة رئيس الوزراء المهندس خالد محفوظ بحاج أن عام 2015م عام للتعليم واعتقد أن البوصلة بدأت تكون أكثر وضوحاً لدى الحكومة وبدأت تعطي الأولوية للتعليم واعتقد أن عام 2015م لن يكون العام الوحيد للتعليم بل ستليه اعوام أخرى إلى أن يستقيم التعليم استقامة صحيحة. عجز في بناء المدارس

توقفت البنية التحتية للتعليم منذ عام 2011م.. كيف ستواجه وزارة التربية تزايد أعداد الطلاب الذين يصل عددهم في الفصل الواحد ببعض المدارس بأمانة العاصمة إلى 150 طالباً؟

المشكلة المالية والسياسية في البلاد كبيرة فرضت على وزارة المالية إيقاف صرف الباب الرابع وهو الباب المعني ببناء المدارس وتجهيزها بالمختبرات والمعامل وكذا نشاطات استثمارية مالية كبيرة، الباب الرابع اتخذت وزارة المالية قراراً بإيقافه على الجميع ما شكل هذه المعضلة.. ومع هذا نحن نقوم ببناء مدارس من خلال المنح والقروض الميسرة التي تأتي من الدول المانحة ومن المنظمات الدولية.

لدينا برنامج الشراكة العالمية ومشروع تطوير التعليم ولدينا اليونسيف وكثير من الجهات تقوم بذلك ولكنها لاتفي بالحاجة لأن الباب الرابع المخصص من الموازنة موقف علانية وليس سرا ولذلك هناك عجز في هذا الجانب.

اعتداء على السيادة الوطنية

لو تحدثنا عما يحدث في مدارس بعض المحافظات الجنوبية من رفع لعلم غير علم الجمهورية اليمنية وترديد نشيد غير النشيد الوطني.. ما دور وزارة التربية والتعليم حيال هذا الأمر؟

ما تشهده بعض المحافظات الجنوبية يؤدي إلى هذا الانحراف الخطير، أعتقد أنه يشكل خطراً كبيراً جداً على ثقافة الأجيال وعلى الوحدة اليمنية حتى لو كان هناك رؤية مهما كانت سواء انفصال أو الدولة الفيدرالية فهناك طرق أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية ولماذا لا نستفيد من تجارب الآخرين دون أن نمس بالثوابت اعتقد أن الدولة حين تشاهد مثل هذا الاعتداء

على السيادة اليمنية يجب أن تتحرك لأن رفع اعلام غير العلم اليمني والدخول إلى المدارس وممارسة سلوكيات وترديد الصرخة أو نشيد غير النشيد الوطني كل هذا انحراف خطير جداً وواجب على الدولة ومواجهته وليس على وزارة التربية والتعليم.. يجب أن تقوم جهات محددة باتخاذ إجراءات ليقاف تلك الممارسات ومحاسبة من يقف وراءها، لأن ما يحدث هو اعتداء على أمور سيادية حقيقية، فالعلم من سيادة البلاد وكذلك النشيد الوطني وأن تأتي بشعارات أياً كانت خارجة عن سياسة الجمهورية اليمنية فهذه انحرافات خطيرة وبالتالي ما يحصل في بعض المحافظات الجنوبية مع أنها محافظات حصلت على العلم ربما أكثر من غيرها لكن ما يحدث لا يعبر عن جموع أبناء المحافظات الجنوبية ولكنها تعبر عن جماعات محددة لها مصالح ربما مرتبطة بمصالح دولية أو اقليمية.

إذا خرجت آلاف تطالب بالانفصال فالملايين ترفض تلك الدعوات

التباكي واجترار اللحظة البليدة

ما يسمونها بالمليشيات المسلحة واللجان الشعبية لأنصار الله، وهذا الكلام بات يطرحه ويتناوله وزراء ومسؤولون كبار في حكومة بحاج محسوبين على اللقاء المشترك، غير أن الحقيقة أنهم لا يتباكون على الدولة كمؤسسة ونظام وقانون ووظيفة أمنية واقتصادية وسياسية، إنما يتباكون على دولتهم التي سقطت في 21 سبتمبر، وعلى مراكز قواهم الفاسدة التي سقطت وكانت تمثل ركائز ودعائم دولتهم التي سقطت قبل أن تكتمل، وعليه فإن نجاح الشراكة في المرحلة الراهنة بات يتطلب في البداية النجاح في تحديد الاولويات الوطنية التي تقود إلى انقراض الأزمة وبناء الدولة وتعزيز الوحدة اليمنية، كما أن نجاحها رهون بالمراجعة الشاملة والتقييم العقلاني للأحداث من 11 فبراير 2011م إلى 21 سبتمبر 2014م والاعتراف بأن الذي سقط هو الدولة ونظام عام المجتمع وانهار وطن، منذ اللحظة البليدة في الساحات التي تجاوزت منطق الإصلاحات إلى منطق التثوير المجنون، والتي تم فيها المصاهرة بين بن لادن وجيفارا، والمزاوجة بين الانتهازي الفاسد والثائر النزيه وبين المجرم وداعية السلم والدولة المدنية.. من البلاد في الوقت الراهن أن تستمر بعض القيادات السياسية والكتاب والصحفيين في خط مستقيم إلا بفلسفة سليمة منتظمة ومرتبطة في سياق منطقي ومستقبلي.. ومادم هؤلاء لا يحملون فلسفة الدفع إلى الامام فإنهم سيظلون يدفعون باللحظة الراهنة في مسار منحرف.

من هذا الاستحقاق الوطني والشعبي إلى التمديد تلو التمديد ولا يبدو أن هذا الأمر قد انتهى عند هذا الحد، فكل المؤشرات تؤكد أن مشروع التمديد قائم وليس له سقف في ظل استمرار افتعال الأزمات والكيد السياسي والمواقف الممانعة للأحزاب التي تصب في اتجاه التأجيل، الأمر الذي يصبب النهج الديمقراطي في اليمن بالعطب والتخثر والتعددية السياسية بالجمود والتشوه، لتصبح البدائل الأخرى مفتوحة لاستقطاب والفرز على أساس طائفي ومناطقي ومذهبي في ظل غياب دولة المجتمع واستمرار لا شرعية الحاكم والحكومة.. ووحده المؤتمر الشعبي العام من يطالب بإجراء الانتخابات كاستحقاق أخلاقي ودستوري للشعب اليمني في اختيار حكامه وممثليه في الحكومة والبرلمان. فقدان قوى 11 فبراير 2011م سلطة القرار في الحكومة ومؤسسات الدولة وفق معاييرهم المتجاوزة للشراكة والنظام والقانون رغم أنهم لا يزالون يمثلون الأغلبية في الحكومة، يكشف سر حملاتهم المحمومة ومواقفهم البائسة المسنودة من بعض دول الخيابة العربية وبعض السفارات الأجنبية ضد الرئيس السابق علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام والسعي الحثيث إلى تفكيكه وتشطيره ببعث شمالي وجنوبي بما يتسق مع مواقف الحراك الانفصالي، وبما يدعم مشروع تقسيم اليمن إلى إقليمين شمالي وجنوبي، وهو المشروع الذي يطرأ اليوم بقوة في ظل استمرار التصعيد في بعض المحافظات الجنوبية والمتمثل في إنزال علم الوحدة ورفع العلم التشطيري على مؤسسات الدولة وتغيير النشيد الوطني في العديد من المدارس بنشيد ما قبل الوحدة. في ذات الوقت الذي تتباكي فيه قوى فبراير على سقوط الدولة، ويتبرمون من سيطرة

ما يزال أصحاب 11 فبراير 2011م غير مصدقين ما حدث في 21 سبتمبر 2014م، لم يفيقوا بعد من صدمتهم بحدث ثوري أسقط حكومة باسندوة الفاشلة والفاصلة، وقب الموارزين في اليمن بشكل متسارع، وأطاح برموز الفساد والتسلط من القوى العسكرية والمشيخية المنتفذة التي تحكمم بالقرار السياسي وعبئت بالمال العام وزعزت الأمن والاستقرار وافتعلت الأزمات التي اكوتى بجحيمها الشعب اليمني طوال ثلاث سنوات، زين المبعوث الأممي جمال بن عمر واقفها وحققها، وتغنى بما كثيراً، لكنه عند الحصاد المر يتنصل عن ثماره الفاسدة وما بذرت يده خلال خمسة وثلاثين زيارة مكوكية إلى صنعاء. بالتاكيد هذا الحدث فرض واقعاً جديداً في معظم محافظات الجمهورية لم يستوعبه حتى الآن وغير قادرين على تفسيره تفسيراً منطقياً وواقعياً نابعا من الاعتراف بالخطأ والفشل وإنما بالاستمرار في نمج المراوغة وخلق الأعداء والمبررات وتصفية الحسابات التي تعكس في حقيقتها حجم تباكيهم على سقوط مخططاتهم وأجنداتهم، رغم أنهم يمثلون الأغلبية في حكومة بحاج، إلا أنهم يشعرون بأن الوضع تغير وأن القرار لم يعد بأيديهم ولا يستطيعون أن يمارسوا الإقصاء والسيطرة على المؤسسات والعبث بالمال العام إلى آخر الممارسات التي كانوا يمارسونها في حكومة باسندوة التي رحلت غير مأسوف عليها بعد ثلاث سنوات من القوضي والتدمير لمؤسسات الدولة والإنهاك للاقتصاد الوطني والخزينة العامة، والإفشال الممنهج للتسوية السياسية والمبادرة الخليجية، والتنصل من أهم بنونها وهو إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والحروب



محمد علي عناش